

# الغانم والصرعاوي يستجوبان الفهد عن مناقصات الرعاية السكنية والمجلس الأولمبي الآسيوي وخطة التنمية وقوانين الرياضة



مرزوق الغانم وعادل الصرعاوي أثناء تقديمهما الاستجواب السابق للشهيد أحمد الفهد إلى الأمين العام لمجلس الأمة علام الكندري (هاني الشمري)

قدم النائبان مرزوق الغانم وعادل الصرعاوي استجوابا لنائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون الإسكان ووزير الدولة لشؤون التنمية الشيخ أحمد الفهد بصفته جاء في 4 محاور.

وجاء في صحيفة الاستجواب مايلي:

السيد/ رئيس مجلس الأمة المحترم

تحية طيبة وبعد،،،

استنادا لأحكام المادة (100) من الدستور الكويتي نوجه نحن الموقعين أنناه الاستجواب المرفق إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير دولة لشؤون الإسكان ووزير دولة لشؤون التنمية بصفته.

برجاء اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنه وفقا للدستور واللائحة الداخلية لمجلس الأمة.

وتفضلوا بقبول فائق

الاحترام،،،

مقدموه

عادل عبدالعزیز الصرعاوي

مرزوق علي الغانم

قال الحق تبارك وتعالى بسم

الله الرحمن الرحيم (إنا عرضنا

الأمارة على السموات والأرض

والجبال فأبين أن يحملنها

وأشفقن منها وحملها الإنسان

إنه كان ظلوما جهولا) سورة

الاحزاب - آية 72

ندرك كما يدرك الجميع

مدى تنامي مظاهر التنمية في

الكويت والتي كان يشهدها

الجميع وعلى رأسهم سمو أمير

البلاد الداعم الرئيس لتحويل

الكويت لتكون مركزا ماليا وذلك

من واقع الكثير من القوانين

التي صدرت مؤخرا سواء على

الجانب الاقتصادي والاجتماعي

أو غيرها من القطاعات الداعمة

للتنمية في الكويت.

ولما كانت مجموعة من

المواضيع محل بحث في مجلس

الأمة من خلال جلسات المجلس

ولجانته والأستئلة البرلمانية

والتي صدرت بموجبها العديد

من القرارات والمسؤول عنها أمام

مجلس الأمة مؤخرًا سواء على

مجلس الوزراء ووزير دولة

لشؤون الإسكان ووزير دولة

لشؤون التنمية.

## ● المحور الأول:

التفريط في المال العام من

واقعة المخالفات الدستورية

والقانونية والتجاوزات

المالية التي شابها طرحت بعض

المناقصات في المؤسسة العامة

لرعاية السكنية

طرحت المؤسسة العامة

لرعاية السكنية عددا من

المناقصات ارقام: (866/ 867،

868) خلال شهري يناير

وفبراير من السنة المالية

2009/2010 وبناء على الاقتراح

المقدم من بعض الأعضاء

وافق المجلس بجلسته المعقودة

في 4/12/2010 على تكليف ديوان

المحاسبة بفحص ما شاب هذه

المناقصات من غموض وعدم

إيضاح في ظل غياب جهاز

التدقيق والرقابة الداخلية

لدى المؤسسة يتحقق من التزام

المؤسسة بالقوانين واللوائح،

وقد قدم ديوان المحاسبة

تقريره المورخ 2010/11/30 حول

هذا التكليف، الذي انتهى إلى

المخالفات التالية:

● أولا - تأهيل واختيار

المقاولين:

1 استبعاد الشركات

المتضامنة من المشاركة

في المناقصات (وعدها سبع

شركات).

2 استبعاد الشركات العالمية

(وعدها 13) وإحدى

الشركات المحلية من الاشتراك

في المناقصات أي أنه تم استبعاد

21 شركة من أصل 30 شركة من

المشاركة في المناقصات الأربع

بالرغم من حصولها على الدرجة

التي تؤهلها للمشاركة.

3 يمكن لها المشاركة في

مناقصات المؤسسة الكبرى 9

شركات.

4 عدم إنشاء جهاز للتدقيق

والرقابة الداخلية الصادر

بإنشائه القرار الوزاري رقم 7

بتاريخ 2010/4/21.

وقد أدت هذه المخالفات

إلى:

1 إضعاف عنصر

المنافسة.

2 فقدان فرصة الحصول

على عطاءات بمواصفات

أعلى وبأسعار أقل تتناسب مع

الأسعار المقدره من قبل

المؤسسة.

## الخرافي: استجواب الفهد على جلسة 31 من الشهر الجاري

أعلن رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي عن تسلمه استجوابا مقما من النائبين عادل الصرعاوي ومرزوق الغانم إلى نائب رئيس الوزراء ووزير الدولة لشؤون الإسكان والتنمية الشيخ أحمد الفهد، مشيرا إلى انه ابلغ سمو رئيس الوزراء والوزير المستجوب بهذا الاستجواب، كما تم ادراجه على جدول اعمال جلسة 31 مايو الجاري.

ولم تلتزم المؤسسة بإنشاء هذا الجهاز إلا بعد انتهاء فترة الإعفاء المقررة بالقانون رقم 7 لسنة 2005 وطرح وترسية المناقصات موضوع التكليف.

وقد أدت هذه المخالفات إلى تحمل المال العام دون مبرر مبلغ وقدره 71,072,613 /321 د.ك. واحد وسبعون مليوناً واثلاثاً وسبعون ألفاً وستمائة وثلاثة عشر ديناراً كويتياً.

### ● المحور الثاني:

تسهيل الاستيلاء على المال العام والإضرار به من واقع المخالفات الدستورية والقانونية لعقد المجلس الأولمبي الآسيوي

مقدمة:

تقدم مجموعة من الإخوة

أعضاء مجلس الأمة باقتراح

بقرار جلسة مجلس الأمة

بتاريخ 2008/6/10 باعتبار

عقد أملاك الدولة مع المجلس

الأولمبي لاغيا لمخالفته الصريحة

للدستور والقانون وذلك

لأسباب التالية:

1 مخالفة المادة 70 من

الدستور الكويتي.

2 مخالفة المرسوم بالقانون

رقم 105 لسنة 1980 في

شأن نظام أملاك الدولة والقوانين

المعدلة عليه.

3 طبيعة استغلال أراضي

أملاك الدولة من قبل

المجلس الأولمبي الآسيوي.

4 الأضرار التي تلحق بالمال

العام.

5 الجانب الجزائي.

وقد قرر المجلس بتاريخ

2008/6/24 تأجيل نظر

الاقتراح المشار إليه بناء على

طلب الحكومة إلى حين انتهاء

لجنة التحقيق الوزارية المشكلة

بموجب قرار مجلس الوزراء

باجتماعه رقم 32 - 2008/2

بتاريخ 2008/6/23 برئاسة وزير

العدل ووزير الأوقاف والشؤون

الإسلامية وعضوية كل من

وزير المالية ووزير الشؤون

الاجتماعية والعمل ووزير

الإسكان ووزير الدولة

لشؤون البلدية ووكيل وزير

الخارجية، لتتولى التحقيقات

حول كل ما أثير من تساؤلات

وملاحظات حول العقد المبرم

بين إدارة أملاك الدولة وبين

المجلس الأولمبي الآسيوي

ومراجعة الإجراءات التي

اتبعت في تخصيص الأرض

وإجراءات التعاقد للتأكد من

سلامتها وموافقتها للقوانين

وتقديم تقرير للمجلس متضمنا

التدابير والخطوات المقترحة.

وحتى تاريخه لم تلتزم

الحكومة بإبلاغ المجلس

2005 بعدم عرض مناقصات

على الجهات التقديرية (لجنة

هذا الموضوع وما أثير حوله

من شبهات تمثل ضرا كبيرا

وقع على المال العام، والمخالفة

الدستورية البينة، بالإضافة

إلى العديد من المخالفات التي

سنديتها لاحقا.

وعلى الرغم من العديد من

الأسئلة البرلمانية التي وجهت

إلى نائب رئيس مجلس الوزراء

لشؤون القانونية ووزير العدل

ووزير الأوقاف والشؤون

الإسلامية، ووزير الدولة لشؤون

مجلس الوزراء، ووزير الشؤون

الاجتماعية والعمل، إلا أنهم

امتنعوا جميعا عن تزويدنا

بتقرير لجنة التحقيق إلى أن

زويدنا إلا بعد انتهاء فترة الإعفاء

المقررة بالقانون رقم 7 لسنة

2005 وطرح وترسية المناقصات

موضوع التكليف.

وقد أدت هذه المخالفات إلى

تحمل المال العام دون مبرر مبلغ

وقدره 71,072,613 /321 د.ك. واحد

وسبعون مليوناً واثلاثاً

وسبعون ألفاً وستمائة وثلاثة

عشر ديناراً كويتياً.

المعروض على مجلس الأمة

بجلسته بتاريخ 2008/6/10،

كما أن هناك اجتزاء لبعض

مواد القانون بما يخدم النتائج

التي توصلت إليها اللجنة والتي

سنوردها لاحقا. وقد يكون ذلك

معمدا بقصد إخفاء الحقيقة

عن مجلس الأمة والرأي العام،

وهو الأمر الذي لا محصص معه

من استخدام الحق الدستوري

المنطقل بالاستجواب لتعدد

الغموض وصولا للحقيقة في

ظل عدم بر نائب رئيس مجلس

الوزراء ووزير دولة لشؤون

الإسكان ووزير دولة لشؤون

التنمية بالقسم الدستوري

والحدث به.

كما أكد تقرير لجنة التحقيق

الوزارية ما ذهبنا إليه من

وقوع ضرر بالمال العام من

واقع التاجير لأراضي الدولة

مقابل مبالغ زهيدة جدا الأمر

الذي ينطوي على جرمي

تسهيل الاستيلاء على المال العام

والإضرار به طبقا للمادتين 10، 14

من القانون رقم (1) لسنة 1993

بشأن حماية الأموال العامة،

بالإضافة إلى مخالفتها لنظام

البناء المعمول به في بلدية

الكويت، الأمر الذي أدى إلى عدم

إصدار شهادة تنفيذ التيار

الكهربائي حتى تتم إزالة هذه

المخالفات.

أولا: مخالفة المادة 70 من

الدستور:

● بتاريخ 2003/6/28 تم توقيع

الاتفاقية بين المجلس الأولمبي

الآسيوي وحكومة دولة الكويت

حيث تنص المادة 11 من الاتفاقية

على ما يلي:

«يصبح هذا الاتفاق نافذا من

تاريخ إخطار الحكومة المجلس

بإستكمال إجراءاتها الدستورية

للموافقة عليه وعلى الطرفين أن

يضعوا في عين الاعتبار المصالح

المشتركة لدولة الكويت والمجلس

عند تنفيذ هذا الاتفاق».

● وبتاريخ 2006/3/27 صدرت

الاتفاقية المشار إليها أعلاه

ببتاريخ 2006/4/4، وصارت

نافذة من هذا التاريخ. إلا أنه

من الملاحظ من واقع دراسة

المستندات المتاحه بإصدار

القرارات الخاصة بتخصيص

الأراضي وإصدار التراخيص

وتوقيع عقد أملاك الدولة

ومراسلة الجهات الحكومية

المختصة وغيرها من القرارات،

أن إجراءات تنفيذ الاتفاقية قد

بدأت قبل تاريخ نافذها وذلك

بالمخالفة للمادة (70) من

الدستور التي تنص على ما

يلي:

«يبرم الأمير المعاهدات

بمرسوم ويبلغها مجلس الأمة

فورا مشفوعة بما يناسب من

البيان، وتكون للمعاهدة قوة

القانون بعد إبرامها والتصديق

عليها ونشرها في الجريدة

الرسمية.

على أن معاهدات الصلح

والتحالف، والمعاهدات المتعلقة

بأراضي الدولة أو ثرواتها

الطبيعية أو بحقوق السيادة

أو حقوق المواطنين العامة أو

التقرير بتاريخ 2010/4/12 بناء

على سؤال منا.

ومن واقع الإطلاع على تقرير

لجنة التحقيق الوزارية اتضح

وبشكل قاطع أن نطاق التحقيق

الذي اتبعته اللجنة الوزارية لم

يتناول الرد بشكل مباشر على

ما ورد بنص الاقتراح بقرار

المعروض على مجلس الأمة

بجلسته بتاريخ 2008/6/10،

كما أن هناك اجتزاء لبعض

مواد القانون بما يخدم النتائج

# الخطة الإنمائية خلت من مؤشرات تقديرات الإنتاج المحلي ومستلزمات الإنتاج وتطور الاستهلاك الكلي وتقديرات فرص العمل وتوزيعها حسب المهين



عادل الصراوي ومرزوق الغانم في لحظة أرشيفية في إحدى الجلسات السابقة

بعد أن يتم الانتهاء من تنفيذ المشروع، وبموجب الإجابة على السؤال البرلماني بتاريخ 2010/11/21 العقد المبرم مع المجلس الأولي الأسوي حتى تاريخه، وأنه إذا ما تقرر تجديده من خلال تعديل المادة (4) منه فسيتم تطبيق ما صدر من قوانين وقرارات ولوائح في شأن العقد المشار إليه، فإن الأمر الذي يدعو إلى التساؤل هو مدى مشروعية العقد حتى تاريخه وما هي الأسس القانونية التي تستند إليها الوزارة في الاستمرار في تنفيذ العقد حتى الآن.

لذا فإن استمرار بقاء الوضع على ما هو عليه دون تطبيق القانون المشار إليه أعلاه يعكس وبشكل وضوح مدى رضوخ الحكومة لأصحاب النفوذ والمصالح من جراء عدم تطبيق القانون وتشجيع تجاوزه خصوصا إذا ما عرف أن الممثل القانوني للطرف الثاني (المجلس الأولي الأسوي) هو نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير دولة لشؤون الإسكان ووزير دولة لشؤون التنمية.

## ● المحور الثالث

مخالفة القوانين ذات العلاقة بالخطة الإنمائية وتضليل الرأي العام

إن التنمية بوصفها ظاهرها كلية لها جوانب اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية هي هدف أساسي ومطلب لا غنى عنه لكل الشعوب الحرة وفي جوهرها عملية تحرير ونهضة حضارية شاملة لتحرير قدرات الشعوب وتوظيف ثرواتها في إقامة بنية اقتصادية واجتماعي وثقافي وسياسي جديد يضمن إشباع الحاجات الأساسية المادية والمعنوية للشعوب ويحقق رفق مستوى المعيشة ورفاه المواطنين.

وبعد متابعتنا ملف التنمية والتخطيط والقوانين المتعلقة به ومتابعة الخطوات التنفيذية الحكومية وما لسانه من قصور في التنفيذ وسوء في الإدارة لهذا الملف الذي يحمل آمال وتطلعات الشعب الكويتي وتحول الأهداف السامية المذكورة في الخطة من تنمية المجتمع إلى توسيع للنفوذ وكسب اللوات سيطرة على مقدرات الدولة فقد وجدنا لزاما علينا استجواب الإخ نائيب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون الإسكان ووزير الدولة لشؤون التنمية المكلف بإدارة ومتابعة هذا الملف

وفي التالي:

● عدم أنجاز الحكومة للأهداف الرئيسية والمرحلة في المجال الاقتصادي وفي مجال التنمية البشرية والاجتماعية وفي مجال الإدارة العامة والتخطيط والمعلومات في الخطة الإنمائية (2010/2011 - 2013/2014) والخطة السنوية (2010 - 2011) ومخالفة مؤشرات وتوازنات الخطة الإنمائية (2010/2011 - 2013/2014) والخطة السنوية (2010 - 2011) وعدم الالتزام بالقوانين المتعلقة بالتنمية والتخطيط.

● تقاسم الحكومة عن تأسيس الشركات المساهمة والتي تمثل أحد المتغيرات الهامة في إستراتيجية التنمية في دولة الكويت، حيث تساهم هذه الشركات في النقل التدريجي لأعباء التنمية إلى القطاع الخاص في صيغة متميزة مما أدى إلى عدم القدرة على زيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي المتصاعد من خطة التنمية حيث تنص المادة (3) من القانون رقم (9) لسنة 2010 بإصدار الخطة الإنمائية للسنوات (2010/2011 - 2013/2014) على الآتي: «تتولى الجهة الحكومية المكلفة بتأسيس الشركة المساهمة تحديد أسماؤها وتوزيع جمع الأسهم المخصصة للاكتتاب العام بالتساوي على جميع الكويتيين المسجلة أسماؤهم في الهيئة العامة للمعلومات المدنية في يوم الاكتتاب...»

● ويلاحظ أن وزارة المالية أحالت مشروع الميزانية العامة للدولة وميزانية الجهات الملحقة بها والجهات المستقلة قبل مناقشة أو اعتماد الخطة الإنمائية (2010/2011 - 2012/2011) وأيضا قبل اعتماد السنة الأولى (2010/2011)، وقبل إحالة خطة السنة الثانية (2011/2012) ويلاحظ أن الخطة أخذت تقديرات الميزانية كما هي في جميع

الاقتصادي والاجتماعي، الأمر الذي أدى إلى بعد أهداف الخطة عن الواقع

## المحور الرابع

مخالفة القوانين الوطنية وضياح هبية الدولة

والإضرار بسمعة الكويت ومحاولة إيقاف النشاط الرياضي دوليا

– إن مشكلة الرياضة في الكويت هي مشكلة مفتعلة، ومشكلة صنعتها من لا يؤمن بتطبيق القانون ولا يعترف بدولة المؤسسات، شرعيته التي يعترف بها هي شرعية الغاب ومنطقه الذي يحكمه هو منطق القوة، ويريد أن يحول الكويت التي جبل أهلها على مبادئ العدل والمساواة واحترام الدستور والقانون إلى دولة يحكمها منطق القوة والهزيمة متناسيا ما نص عليه الدستور في المادة 29 الناس سواسية في الكرامة الإنسانية وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة.

● اليوم نحن أمام حالة فريدة... أمام تحد صارخ لهيبة القانون على مرأى وسموع من كافة أجهزة الدولة التنفيذية التي تعنتت بحراكها تجاه من خرج على سلطانها وتحدى سلطاتها أمام سلطة تنفيذية (حكومة) صممت صمت القبور تجاه عصبة خرجوا على القانون مستغلين

بما يتبى بنتائج كارثية على مكانة موروثه ومكتسبه وبدلا من أن يستخدموها في خدمة بلدهم وشبابها إذا بهم يكسوا بلدهم وحشودهم طاقاتهم للنيل من سعة ومكانة بلدهم والتماذي إلى حد الإضرار بسمعة الكويت ومصالح شعبها وإيقاف نشاطها الرياضي دوليا.

مع تصاعد وتيرة الأزمة بما يتبى بنتائج كارثية على مكانة موروثه ومكتسبه وبدلا من أن يستخدموها في خدمة بلدهم وشبابها إذا بهم يكسوا بلدهم وحشودهم طاقاتهم للنيل من سعة ومكانة بلدهم والتماذي إلى حد الإضرار بسمعة الكويت ومصالح شعبها وإيقاف نشاطها الرياضي دوليا.

مع تصاعد وتيرة الأزمة بما يتبى بنتائج كارثية على مكانة موروثه ومكتسبه وبدلا من أن يستخدموها في خدمة بلدهم وشبابها إذا بهم يكسوا بلدهم وحشودهم طاقاتهم للنيل من سعة ومكانة بلدهم والتماذي إلى حد الإضرار بسمعة الكويت ومصالح شعبها وإيقاف نشاطها الرياضي دوليا.

مع تصاعد وتيرة الأزمة بما يتبى بنتائج كارثية على مكانة موروثه ومكتسبه وبدلا من أن يستخدموها في خدمة بلدهم وشبابها إذا بهم يكسوا بلدهم وحشودهم طاقاتهم للنيل من سعة ومكانة بلدهم والتماذي إلى حد الإضرار بسمعة الكويت ومصالح شعبها وإيقاف نشاطها الرياضي دوليا.

## السعدون: «الشعبي» تدعم استجواب الفهد وسيحدث أحد أعضاء الكتلة مؤيدا وإحالة الأثر الرجعي لزيادة الـ 50 إلى «الدستورية» إقحام للسلطة القضائية في الشأن السياسي

العمل الوطني اختاروا توقيتا مناسباً جدا، لا يتعارض مع استجوابنا مؤكدا رفضه أي محاولة من قبل الحكومة للهروب من مواجهة الاستجواب وأي محاولة للإحالة إلى اللجنة التشريعية أو المحكمة الدستورية، مما يعني أن استجواب المناقشة، متمنيا أن يكون سمو رئيس مجلس الوزراء راقيا ويستند فقط لاستجواب المقدم من كتلة العمل الوطني أو أن يوافق على أي طلب يقدم بهذا الخصوص.

وبين أن رئيس الوزراء في هذه الحالة سيرى أن هناك استجوابا راقيا ومهنيا، وصحيح أننا نستهدف بالاستجواب، وصحيح كذلك ما ذكرته أيضا من أن هذا الاستجواب في محاولة لأن ننقذ الكويت من رئيس مجلس الوزراء، لكن سيكون تعاملنا مع الاستجواب راقيا ويستند فقط على ما ورد فيه من موضوعات ويستند فقط إلى عجز هذه الحكومة وتقصيرها، رافضا القول بعدم دستورية الاستجواب.

وأوضح السعدون أن موضوع تشكيل الحكومة الجديدة وإعادة الوزراء المستجوبين يستحق استجوابا بحد ذاته، معلنا أن موقف كتلة العمل الشعبي في الاستجواب السابقة التي ضربت المواطنين واعتدت على الدستور وكذبت على المجلس واعتدت على اعضائه وسحلت أعضاء

التعليم المختلفة في البلاد. ● و - مؤشرات تقديرات إنتاجية العمل وتوزيعها حسب الأنشطة الاقتصادية لأهميتها للارتقاء بالمناخية بين دول الخليج والدول الأخرى.

● ز - مؤشرات تقدير تحقق الفرص العمل حسب الأنشطة الاقتصادية المختلفة. كما نلمس أن أهداف المشروع الحكومي المقدم للمطلة للسنة الثانية 2012/2011 تمت مقارنتها بأهداف خطة السنة الأولى 2010/2011 كما وردت بنص الخطة قبل تطبيقها، بينما كان من الواجب مقارنته ما تم تحقيقه فعلا في خطة السنة الأولى مع المستهدف من خطة السنة الثانية.

● ج - مؤشرات تطور الاستهلاك الكلي والذي يمثل 65% من الناتج المحلي الإجمالي وتوزيعه بين الاختلالات الهيكلية في المصروفات الراسمالية والمصرفيات الجارية حتى في السنة الثانية 2011/2012.

تفسير الخطة الإنمائية وخطة السنة الأولى (2010/2011) ومشروع خطة السنة الثانية (2011/2012) التي أنها تركز على رؤية مستقبلية حتى عام 2035 ورغم أهمية الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها البلاد وتزايد

تكاليف علاجها وخطورتها مع الزمن لم يتم الالتزام بما جاء في الخطة والرؤية لعلاج هذه الاختلالات ومنها اختلال التركيبة السكانية بين الكويتيين وغير الكويتيين، واختلال سوق العمل ونسبة مساهمة الكويتيين في القطاعين العام والخاص والتركيبة المهني، واختلال الإيرادات وهيمنة القطاع النفط، واختلال العلاقة بين الإنفاق الجاري والإنفاق الرأسمالي، واختلال العلاقة بين القطاعين العام والخاص وغيرها من الاختلالات، وهي أهداف رئيسية لتحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري عجزت الحكومة عن توفير بواصر ملموسة لها خلال السنة الأولى من تطبيق الخطة.

في الوقت الذي تشير فيه الخطة إلى أنها تبنت منهج التخطيط التشاركي، فقد لوحظ غياب مؤشرات هامة ومنها: ● أ - مؤشرات تقديرات الإنتاج المحلي وتوزيعه حسب الأنشطة الاقتصادية.

● ب - مؤشرات تقديرات مستلزمات الإنتاج ولا يمكن تقدير مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي قبل تقدير مؤشرات البتدين (أ)، (ب). ● ج - مؤشرات تطور الاستهلاك الكلي والذي يمثل 65% من الناتج المحلي الإجمالي وتوزيعه بين الاختلالات الهيكلية في المصروفات الراسمالية والمصرفيات الجارية حتى في السنة الثانية 2011/2012.

عقب تواتر الأنباء وتصاعد حدة الانتقادات جراء تزوير الوقائع والانتخابات المزورة التي لا أصل لها ولا سند، وبعد أن وصل الأمر إلى قيام بعض الصحف بنشر وقائع الاجتماعات، تقدمت الهيئة التي كان يترأسها آنذاك اللواء م. /فصل الجراف بحث الأمر وإحالة نتيجة متابعتها إلى وزير الشؤون حينها المستشار/ بدر الدولية، بموجب كتابها المؤرخ 2009/5/11 (مرفق 11 - 1A & 2A-11) وخلص بحث الهيئة في هذا الأمر إلى عدة نقاط أهمها:

1 إن الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا) مهتم بأن تصدر النظم الأساسية للاتحادات الرياضية بما يتوافق مع النظم الأساسية الدولية ولا يكون هناك تعارض بين النظم الأساسية الدولية والقوانين واللوائح والقرارات الرياضية بالكويت (سبق وأن أثبتنا أن الفيفا لا يمانع في تطبيق القانون حيث لا تعارض بين القانون ومتطلبات الفيفا).

2 ونرى أنه على اللجنة الانتقالية أن تقوم بتعديل المادة (32) من النظام الأساسي للاتحاد الكويتي لكرة القدم عن طريق دعوة الجمعية العمومية غير العادية.

3 فيما يتعلق بالمحضر المرسل للاتحاد الدولي الذي يفيد بإجراء انتخابات الاتحاد الكويتي لكرة القدم، فإنبه في حال ثبوت هذا الأمر فإن ذلك يعد تخريبا للحقيقة، وسيقرب على ذلك مشكلة طرفيها الأندية الرياضية واللجنة الانتقالية وقد يتطور الأمر إلى أبعد من ذلك إن قد تعطل الكويت في إجراءات قانونية وربما تتعرض لعقوبات قاسية.

● تاريخ 2009/4/16 تم توجيه دعوة لعقد اجتماع جمعية عمومية تشاورية(مرفق 10-1A) وكان جدول الأعمال يتضمن بندين فقط:

● الاطلاع على الرسائل المتبادلة مع الاتحاد الدولي والأسوي ● تعديل المادة 32 من النظام الأساسي للاتحاد لتتوافق مع القوانين المحلية.

● وهو أمر جيد وسعي مشكور نقره جميعا، لكن ما حدث أشرف علامة جديدة من علامات التعجب ندعوا للاستغراب والذهشة، إذ تم ادعاء بأن هناك انتخابات قد تم إجراؤها وتزكية مجلس إدارة من 5 أعضاء بالمخالفة للقانون

أيضا وتسمية الشيخ أحمد الفهد رئيسا والسيد فيصل الدخيل نائبا وثلاث أعضاء هم د. حمود فليطخ والسيد/ صلاح الحساوي والسيد/ ثواف جديد (مرفق 10-2A).) وهنا نتضح الغاية من التساؤل الوارد في الكتاب المرسل للفيفا بتاريخ 2009/2/25 والذي كان تمهيدا لهذه المخالفة الصارخة للقوانين.

أمر عجيب... تتم الدعوة لتعديل المادة 32 من النظام الأساسي وفي نفس الوقت يتم الادعاء بحصول انتخابات وفق نفس المادة وينفس عدد الأعضاء المخالفة للقانون، والأدهى من ذلك أن رغم إنكار كل من حضر الجمعية علنا ومنهم أعضاء تم تسميتهم في مجلس الإدارة مثل د. حمود فليطخ والسيد/ صلاح الحساوي حدوث الانتخابات أصلا إلا أنه يتم مخاطبة الفيفا وإرسال إليهم مجلس إدارة للاتحاد الكويتي لكرة القدم قد تم تزكيته (مرفق 10-5A) - كل هذا يحدث رغم عضوية الجمعية اجتماع الكويت العمومية نفسها (مرفق 10-3A) لم ترد فيها أي إشارة من قريب أو بعيد بإجراء انتخابات أو تكوين مجلس إدارة للاتحاد الكويتي لكرة القدم. إلا أن العجب أن كل تلك المخالفات ثابتة بالبرهان والدليل القطعي لكن لم يتم اتخاذ أي إجراء تجاه المخالفين الذين لم يلقوا بالا

إلى عواقب أفعالهم ونتائج تصرفاتهم الحكومية بالأهواء على بلدنا الغالي الكويت من وبال أمام العالم والمنظمات الرياضية الدولية.

ليس في ذلك إصرار على عدم احترام قوانين الدولة والاستهانة بهيبتها والإضرار بسمعة الكويت وتعريض نشاطها الرياضي للخطر؟ (11) الهيئة تعدد المخالفات دون اتخاذ أي إجراء فعال

# الغانم: استجابي والصراوي مستحق ويجب ألا تستقبل الحكومة ونرفض الإحالة لـ «الدستورية» أو «التشريعية»

وعلى أقل تقدير فإن تحويلها إلى سرية أمر غير مطروح، وأحيى العهد على شجاعته أن لم يحول جلسة الاستجواب إلى سرية.

وشدد الغانم على أن «الوطني» كان حريصا على عدم الإعلان عن موعد تقديم الاستجواب حتى نفوت الفرصة على من يريد اجهاض او قطع الطريق على استجواب احمد الفهد.

وتضمن الغانم ان يناقش استجواب سمو رئيس الوزراء الثلاثة المقبل وان تتم مناقشة استجواب الفهد في جلسة 31 مايو المقبل.

ولفت الغانم الى وجود اضافات كثيرة على الاستجواب فضلا عن مستندات أخرى وصلت «الوطني».

وعن دستورية محور «المجلس الأولي» أكد الغانم ان هناك احكاما للمحكمة الدستورية تؤكد مسؤولية الوزير الفهد حول ملف المجلس الأولي واتساع سلطاته، مضافا ان هذه ادعاءات تواجهها كل الاستجابات، وعلى كل نائب ان يستمع الى كلا الطرفين على أقل تقدير.

وشكر الغانم اعلان بعض النواب لمواقفهم بصراحة حول الاستجواب، منهم من أعلن ذلك قبل استقالة الحكومة.

الحقائق».

ووجه الغانم رسالة مباشرة للوزير الفهد، قائلا: «نؤكد لك تمسكنا باللائحة ولننجز بكل الأطر الدستورية في اللائحة، ومن حق الشعب الكويتي علينا كمستجوبين وعليه كمستجوب ان يقف على المنصة كما وعد وبجلسة علنية لتنفيذ المحاور، وإذا كان له اي وجهة نظر فليغيرها أمام ممثلي الأمة ويكون الحكم بالنهاية لهم، أما محاولة الإحالة إلى «الدستورية» أو «التشريعية» أو استخدام اي وسيلة استقالة أو اداة جديدة مثل حل المجلس فانا نعتقد انها ستكون مشوشة، وأقول لك: اصعد وواجه وبعدها سو اللي تبي».

وأوضح: لن تكون لدينا مفاجات بل نحن نتكلم عن أرقام وردت في خطة التنمية وهناك عدم تطبيق للقانون، وخطة التنمية لم يطبق منها سوى نسبة بسيطة.

وأكد ان الاستجواب سيكون راقبا وكل ادعائنا ستندعم بحجج وأرقام ولديه من الأجهزة الرسمية وغير الرسمية القدرة على الرد.

وحول احتمالية تحويل الجلسة إلى سرية أوضح الغانم ان كتلة «العمل الوطني» ستندخ قرارها بشكل جماعي،

أن تواجه هذا الاستجواب على المنصة ولا نريد أن نفرغ الدستور من محتواه أو نبطل اداة الاستجواب.

ودعا الغانم الوزير الفهد إلى «يقف» من أول استجواب يقدم له، قائلا: «رئيس الوزراء واجه 3 استجابات، وأتمنى أن يواجه الأخير».

ومن ثم الاحتكام لممثلي الأمة، لكن تستقبل الحكومة بكاملها من أول استجواب يقدم للوزير الفهد؟ متمنيا من الأدوات الإعلامية والإخبارية التابعة «لدولة أحمد الفهد» أن تقوم بدورها الذي وجدت من أجله، وبعض الأدوات الإعلامية هي مع المعارضة إلى حد الشيخ احمد الفهد، وستكشفون هذا الأمر خلال الأسبوعين المقبلين، وهذا سبب تسميتنا له بأنه استجواب كشف تسلل، وأحد أهداف استجوابنا هو كشف الكثير من الحقائق كادوات الفهد الإعلامية.

وأضاف: «إذا كان عبادل الصراوي ومرزوق الغانم شخصانيين باستجابها للوزير الفهد، فدعوا الناس برون الاستجواب ويحكمون عليه ويعرفون ما اذا كان شخصانيا ما لا؟ اما اذا كان الاستجواب دستوريا ويتعلق بحقائق «تعود» فإنه يجب ان يعرف الشعب الكويتي هذه

لسنة 2010 وعدم تقديمه تقرير المتابعة السنوي عن خطة التنمية حتى يوم تقديم الاستجواب.

وذكر الغانم ان خطة التنمية هي حجر الزاوية والأساس والعمود الفقري لأي تطور ممكن أن يحدث في البلد، وهي تتعلق بجميع افراد المجتمع الكويتي.

وقال الغانم: «إذا كان تقرير المتابعة السنوي المنصوص عليه بقانون رقم 9 لعام 2010 حتى اليوم لم يقدم، رغم تعهد الوزير الفهد للجنة المالية بأنه سيستخدم بهذا التقرير قبل 4/15 الماضي، وإلى اليوم لم يقدم هذا التقرير».

وأكد الغانم انه يعتقد أن استجوابه والصراوي مستحق وهناك من اضع الفرصة على أبناء الشعب الكويتي للاطلاع على هذه الحقائق، لكن حصل ما حصل ووجدنا أمورا تحاك خلف الكواليس وللدفع باستقالة الحكومة.

وقال الغانم: من المفترض الآن ألا تستقبل الحكومة، وألا تكون هناك بدائل كالإحالة إلى الدستورية أو التشريعية، معلنا بأن «الوطني» ترفض إحالة استجواب «الشعب» إلى اللجنة التشريعية أو المحكمة الدستورية، ويفترض بالحكومة



(مئين غوزال)

والصراوي سيكون أول استجواب يدرج في جلسة 31-5 المقبل، مشيرا إلى وجود

العديد من الاخطاء الحكومية المستمرة ولعل آخرها مخالفة الوزير الفهد للقانون رقم 9

أعلن النائب مرزوق الغانم أن استجوابه المقدم مع النائب عادل الصراوي لثائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية ووزير الدولة لشؤون التنمية والشيخ أحمد الفهد سيكون من 4 محاور وهي «التنمية، المجلس الأولي، والرياضة، والإسكان»، لافتا إلى انه سبق أن قدم الاستجواب للوزير الفهد في الحكومة السابقة.

وأكد الغانم في تصريح صحافي ان استجواب كتلة العمل الوطني كان السبب وراء استقالة الحكومة، مستدركا: «رغم ان الأخ احمد الفهد صرح أمامكم وأمام جميع الوسائل الإعلامية بأنه سيصعد إلى الاستجواب وجلسة علنية دون أن يستعين بـ «صديق» لكنه دفع باستقالة الحكومة».

وأضاف الغانم ان «الوطني» قررت تقديم الاستجواب في الوقت الكافي حتى نفوت الفرصة على الأدوات النيابية التابعة لأحمد الفهد بخاط الأوراق، وقدمناه اليوم (امس) حتى يدرج في جلسة 31-5 المقبل، على ان يتزامن مع الاستجواب المقدم من كتلة العمل الشعبي والذي من المفترض ان يناقش الثلاثة وأوضح الغانم أن استجوابه

كالمس للعبان لا ينكرها إلا سقم.

فعلى من يريدون تمرير هذه الألعاب المشوشة؟؟ حين يقررون ختاماً لمسرحيتهم الهزلية اتخاذ القرار التالي نصح:

● بناء على الرغبة الأميرية السامية فقد قررت الجمعية العمومية غير العادية الموافقة على تعديل المادة 32 من النظام الأساسي للاتحاد المعتمد من الفيفا ليصبح عدد أعضاء مجلس إدارة الاتحاد 14 عضوا بدلا من 5 أعضاء بشرط تعديل القوانين والأنظمة المحلية لكي تتوافق وتتماشى مع القوانين الدولية حتى تتجنب إيقاف النشاط الرياضي (نفس المرفق السابق).

● الجمعية العمومية للاتحاد توافق على تغيير المادة 32 بحيث تتماشى مع القانون بشرط تغيير القانون.

● الجمعية العمومية تنصب نفسها سلطة تشريعية تشتط وتقرر أي القوانين يطبق وأنها يعدل.

● ليس في ذلك إصرار على عدم احترام قوانين الدولة والاستهانة بهيبتها والإضرار بسمعة الكويت وتعرض نشاطها الرياضي للخطر.

(13) تغيير اللجان الانتقالية والتصميم على التازيم ومحاربة أي جهود لتطبيق القانون

تم تغيير اللجنة الانتقالية وتعيين لجنة انتقالية أخرى برئاسة الشيخ أحمد اليوسف والسيد/ أسد تقي نائبا للرئيس والسيد ناصر الطاهر سكرتيرا للجنة وعضوية كل من السيد/ مبارك النزال والسيد/ عماد الغريلي.

وسعت اللجنة كما يتضح لنسأ إنهاء ملف الأزمة وفتح قنوات الحوار من جديد مع الاتحاد الدولي السذي كان قد ضاع ذراعا بمارسات وتعنتات وإصرار اللجان السابقة على خلق حالات التازيم المتكررة كما سبق وأوضحنا.

وأتمت جهودهم على أن يوافق الفيفا مجددا على تعديل المادة 32 من النظام الأساسي

الانتقالية أرسلت اعتراضا للحكومة الكويتية ماثلة في الهيئة العامة للشباب والرياضة، تطالب الحكومة باتخاذ إجراءات تجاه الأندية التي رفضت تعديل النظام الأساسي المقترح من اللجنة الانتقالية وكان الهدف بالطبع اتخاذ إجراءات عزل ضد الـ 10 أندية التي لم تفعل أي شيء بخلاف محاولتها التطابق مع الرغبة الأصلية وتعليمات الفيفا وبخاصة قرار 2009/5/31 بإجراء انتخابات في أسرع ما يمكن.

هؤلاء هم من يدعون أنهم كتموا الفيفا في دعواهم، صحيفة الدعوى المرفوعة منهم كلها شاكوى على حكومة الكويت ويحيلون سبب حل الأندية إلى الفيفا... هل هذا الإذعان معقول؟ هل هذا مقبول؟

● وفي الفقرة 55 ذات المستند (مرفق 15-C) يقولون ان الأندية العشرة المنتخبة قد قدموا صورا عن القرارات المتخذة من المحاكم الكويتية والتي ألغت قرارات الهيئة الصادرة في 2009/11/13 واعتبرتها كأن لم تكن. ومن منطلق هذه المعلومات المغلوطة بل والمزيفة أصدرت محكمة الكاس حكمها الذي بموجبه منحت اعترافها للجمعية العمومية غير الشرعية التي عقدت في 2009/11/15 (مرفق 15-D).

## الخاتمة:

انطلاقا من مسؤولياتنا الدستورية ومن واقع القسم الذي أقسمناه بالمحافظة على الدستور واحترام القوانين وحفظ المال العام، نتقدم بهذا الاستجواب سائلين المولى عز وجل التوفيق والسداد.

صادقا لقوله تعالى: (ياايها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين إن يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما فلا تتبعوا الهوى أن تعدلوا وإن تلووا أو تعرضوا فإن الله كان بما تعملون خبيرا) سورة النساء - آية 135

انهم لم يشتموا على الكويت وقوانينها أو خصمهم في الدعوة التي أصدرت محكمة الكاس حكمها لصالحهم كان الفيفا.. وهنا نود أن نسال.. هل كانوا مطالبون بمنصب في الفيفا لكي يختصوه ويصدر الحكم في مواجهته؟ هل اعتمدا الفيفا لجمعيتهم العمومية من عدمه كان سيكسبهم المشروعية في مواجهة قوانين الدولة؟ أساسا هل قوانين ولوائح الفيفا التي ثبت يقينا عدم تعارضها مع القوانين المحلية في الواجبة التطبيق على الأراضي الكويتية؟ ثم قبل ذلك هل هذا الزعم يتصف بالصادقة أم كذابتهم يخادعون ويلبون الحقيقة مستندين على صمت السلطة التنفيذية وتساهلها معهم.

المذكرة المقدمة من الشاكين أمام محكمة الكاس والمؤرخة في 22 ديسمبر 2009 (مرفق 15-A) وفي البند 21 يدعون أمام محكمة الكاس أن اللجنة الانتقالية في التي طلبت من الحكومة الكويت ممثلة بالهيئة العامة للشباب والرياضة يوم 2009/11/13 إيقاف رؤساء وأعضاء مجالس إدارات 10 أندية وفي نفس اليوم وكمنهج للتدخل الحكومي قررت الهيئة العامة للشباب والرياضة عزل اللجان التنفيذية في 10 أندية (مجالس الإدارات).

● ثم بصرون على تزييف الحقائق في دعواهم حيث أنهم في الفقرة 23 من نفس أنهم يذكرون:—

أخيرا وبعد تحركات الأندية، فإن قرارات الهيئة العامة للشباب والرياضة جميعها تم أيضا إلغاؤها، واعتبارها كأن لم تكن من قبل المحاكم الكويتية (نفس المرفق).

● وفي الفقرة 42 يعترفون صراحة برفضهم تطبيق التعديلات المقترحة من اللجنة الانتقالية - والتي كانت تتوافق مع القوانين المحلية.

● وفي الفقرة 43 من ذات الصحيفة (نفس المرفق 15-B) يذكرون مرة ثانية أن اللجنة

مع القوانين المحلية، ما يعني انتهاء الأزمة للأبد (مرفق 14-A)

وبعد توجيه الدعوة واستيشار الجميع خيرا بانتهاه هذه الأزمة، فأجأ الجميع بورود أمر احترازي من محكمة الكاس يامر بعدم إجراء أي تغيير على النظام الأساسي أو عقد أي جمعية عمومية أو إجراء أي انتخابات لحين انتهاء الدعوى المرفوعة من ممثلي 10 أندية وشخصيات رياضية حسب ما ادعوا (مرفق 14-B)

وبالإطلاع على أسباب صدور الأمر الاحترازي من الكاس والذي طبقه الفيفا نجد أن الشاكين قد رفعوا دعواهم في 2009/12/22 أي بعد زوال صفاتهم بموجب قرار الحل، ووكلا حاميا بنفس الصفة الزائلة عنهم، بل الأدهى من ذلك أرسلوا حكما صادرا من المحاكم الكويتية إلى محكمة الكاس وهو الحكم قوائين بتاريخ (2009/12/15) في القضية المرفوعة من نادي القادسية الرياضي ضد الهيئة العامة للشباب والرياضة وادعوا أمام الكاس أن الحكم الصادر من محكمة الكويت قد ألغى القرار الصادر من الهيئة العامة للشباب والرياضة في (2009/11/14)، واعتباره كأن لم يكن (مرفق 14-C-B) وهذا هو التزوير بعينه، حيث ان حكم المحكمة قد أيد ما ذهبت إليه الهيئة العامة للشباب والرياضة في قرارها القاضي بحل الأندية الرياضية، بل اعتبر الكاس أن حكم المحكمة الكويتية بإلغاء قرار الحل هو عنصر أساسي في اتخاذها للقرار الاحترازي (فقرات 2/16 و 2/19 من حيثيات القرار حيث اعتبرت محكمة الكاس أن اللجنة التنفيذية بالفيفا لو عملت بمثل هذا الحكم لكادت اتخذت موقفا مغايرا من رفضها الاعتراف بشريعية الجمعية العمومية التي عقدوها في 2009/11/15.

(15) الادعاء الباطل بالرغبة في مصالح الكويت ادعى الخارجون على القانون

فقد أخذ في الاعتبار الاستجوابان المقدمان ورغبة البعض في المشاركة وسيعلم عن ذلك لاحقا. وأشار المسلم إلى انه سبق أن وجهوا أسئلة إلى الحكومة بشأن الإضرار بالعلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي وكذلك ما يتعلق بالمف الإيراني، مطالبا الحكومة بالإجابة عن أسئلتهم بهذا الصدد، مشددا على ان قرار تقديم الاستجواب قد اتخذ. وختم حديثه بالقول ان الكتلة اكدت مرارا وتكرارا أن الحال لن ينصلح إلا بعودة إدارة شؤون الدولة إلى مجلس الأمة والوزراء تشريعا وتنفيذا أو رقابة. وذكر المسلم الحكومة فيما يخص الجانب التشريعي، مبيدا رفض الكتلة ما تم تسريبه بشأن

للقانون، ولقرار الحل، وللتعديل المعتمد من الفيفا على النظام الأساسي ولكن كان متوافقا مع أهدافهم ومخططاتهم.

وعلى الفور، خاطبوا الفيفا بما آلت إليه نتائج جمعيتهم العمومية (مرفق 13-A-6) لكن الفيفا هذه المرة، وبعد أن خرج نصيرهم السابق المدعو جيرومي شامبين منه (مرفق 13-A-8) لم يعترف بتلك الجمعية العمومية ولا بالقرارات المتخذة فيها ومدد التعديل مرفق (1,4,13-B).

باختصار لأنهم لا يريدون تطبيق القانون بل يكادون لا يعترفون بوجوده ولا بسلطته.

هنا كان لابد من التدخل من قبل الهيئة العامة للشباب والرياضة التي كان يرأسها اللواء م/ فيصل الجزاف، حيث أنهم برفضهم أقاموا الحجج على أنفسهم ولم يتركوا مجالا لأقرب مناصريهم أن يقدم أي تبرير أو عذر حتى ولو كان باطلا يستحق الأخذ به.

فجاء قرار حل الأندية الذي تأخر سنوات لينتصر أخيرا لما تبقى للقانون من هيبة أمام القادسية الرياضي. (مرفق 15A-5).

ولكنهم أبدا لن يقنعوا، أو يعترفوا لا بالشرعية ولا بالقانون، فلا حاكم لهم سوى مصلحتهم ولا محرك لهم سوى الهوى.

عدوا جمعية عمومية يوم 2009/11/15 فيما بينهم وبمقر نادي القادسية الرياضي تحت اسم ويصر السلطة التنفيذية بكل أركانها، بعد أن زالت صفاتهم التي كانوا يمثلونها عقب صدور قرار الحل من مجلس إدارة الهيئة العامة للشباب والرياضة يوم 2009/11/14، وتبلغهم به، لكن من رفض الاعتراف بالقوانين الدستورية قطعاً لن يعترف بقرار الحل، فعدوا الجمعية العمومية غير الشرعية في احدى المنشآت المملوكة للدولة (نادي القادسية الرياضي) ويعلم السلطة التنفيذية وشكلوا فيما بينهم مجلس إدارة للاتحاد الكويتي لكرة القدم مكونا من 5 أعضاء بالمخالفة لكل شيء

انصار التازيم أي حل مطروح لأنه لو تم سيفضح كل إدعاءاتهم ويدهض مزاعمهم التي تغنوا بها منذ افتعالهم للأزمة وسيخيب المخطط الذي رسموه، وسيجبروا على تنفيذ القانون الذي ثبت يقينا انه لا يتعارض مع متطلبات الاتحاد الدولي، فحضروا الجمعية العمومية يوم 2009/11/12 وبمنتهى الصراحة - لا نود أن نقول لفظا آخر ترقعا عن ذلك - يعلنون رفضهم إجراء التعديل مرفق (1,4,13-B).

هنا كان لابد من التدخل من قبل الهيئة العامة للشباب والرياضة التي كان يرأسها اللواء م/ فيصل الجزاف، حيث أنهم برفضهم أقاموا الحجج على أنفسهم ولم يتركوا مجالا لأقرب مناصريهم أن يقدم أي تبرير أو عذر حتى ولو كان باطلا يستحق الأخذ به.

فجاء قرار حل الأندية الذي تأخر سنوات لينتصر أخيرا لما تبقى للقانون من هيبة أمام القادسية الرياضي. (مرفق 15A-5).

ولكنهم أبدا لن يقنعوا، أو يعترفوا لا بالشرعية ولا بالقانون، فلا حاكم لهم سوى مصلحتهم ولا محرك لهم سوى الهوى.

عدوا جمعية عمومية يوم 2009/11/15 فيما بينهم وبمقر نادي القادسية الرياضي تحت اسم ويصر السلطة التنفيذية بكل أركانها، بعد أن زالت صفاتهم التي كانوا يمثلونها عقب صدور قرار الحل من مجلس إدارة الهيئة العامة للشباب والرياضة يوم 2009/11/14، وتبلغهم به، لكن من رفض الاعتراف بالقوانين الدستورية قطعاً لن يعترف بقرار الحل، فعدوا الجمعية العمومية غير الشرعية في احدى المنشآت المملوكة للدولة (نادي القادسية الرياضي) ويعلم السلطة التنفيذية وشكلوا فيما بينهم مجلس إدارة للاتحاد الكويتي لكرة القدم مكونا من 5 أعضاء بالمخالفة لكل شيء

عرب النائب علي الدقباسي عند دعمه وتأييده للاستجواب المقدم من قبل كتلة العمل الوطني لثائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية الشيخ أحمد الفهد، مشيرا إلى ان ورود محور تأسيس شركات مشاريع التنمية في كل من استجابي كتلة العمل الشعبي وكتلة العمل الوطني لا يعني تعارضهما.

وقال الدقباسي في تصريح صحافي «نتمنى من الحكومة مراجعة الاستجوابين وعدم تعطيلهما وتعطيل مصالح البلاد والعباد خاصة ان الكويت لا تستحق من الحكومة الا المواجهة بدلا من سياسة التسويق والتأجيل التي أنهكت البلاد».

وقال الدقباسي في تصريح صحافي «نتمنى من الحكومة مراجعة الاستجوابين وعدم تعطيلهما وتعطيل مصالح البلاد والعباد خاصة ان الكويت لا تستحق من الحكومة الا المواجهة بدلا من سياسة التسويق والتأجيل التي أنهكت البلاد».

بل ويعرب عن سعادته أن هذا الأمر سيعرض على الجمعية العمومية للاتحاد المعتمد من الفيفا (مرفق 13-A) وهو الأمر البيدي الذي كان واجب التنفيذ منذ بداية الأمر، لكن مخطفي الأزمة عندما استشعروا نهايتها لجأوا لحيلة جديدة من منيع حيلهم الذي لا ينضب، إذ وجهوا دعوة لعقد جمعية عمومية غير عادية تقام يوم 2009/11/15 بمقر نادي القادسية الرياضي.

وقد اقتصر جدول أعمالها على بندين هما:

1 انتخاب مجلس إدارة الاتحاد الكويتي لكرة القدم.

2 ما يستجد من أعمال (مرفق 13-A-2) وأرفقوا بالدعوة أسماء المرشحين لاختيار 5 من بينهم بالمخالفة الواضحة لأحكام القانون وبادروا بإرسال الدعوة للاتحاديين الدولي والأسويي.

وتزامن مع ذلك أن وجهت اللجنة المؤقتة للاتحاد دعوة لعقد جمعية عمومية بتاريخ 2009/11/12 اعتمادا النظام الأساسي للاتحاد بما يتوافق مع القوانين المحلية وبنيها فصول الأزمة للأبد وتسترجم الكويت مكانتها الرياضية ووضعها الذي تستحقه في المجتمع الرياضي الدولي (مرفق 13-A-4).

ولكن للأسف أيضا، أتى

الوزير الفهد للقانون، ولقرار الحل، وللتعديل المعتمد من الفيفا على النظام الأساسي ولكن كان متوافقا مع أهدافهم ومخططاتهم.

وعلى الفور، خاطبوا الفيفا بما آلت إليه نتائج جمعيتهم العمومية (مرفق 13-A-6) لكن الفيفا هذه المرة، وبعد أن خرج نصيرهم السابق المدعو جيرومي شامبين منه (مرفق 13-A-8) لم يعترف بتلك الجمعية العمومية ولا بالقرارات المتخذة فيها ومدد التعديل مرفق (1,4,13-B).

هنا كان لابد من التدخل من قبل الهيئة العامة للشباب والرياضة التي كان يرأسها اللواء م/ فيصل الجزاف، حيث أنهم برفضهم أقاموا الحجج على أنفسهم ولم يتركوا مجالا لأقرب مناصريهم أن يقدم أي تبرير أو عذر حتى ولو كان باطلا يستحق الأخذ به.

فجاء قرار حل الأندية الذي تأخر سنوات لينتصر أخيرا لما تبقى للقانون من هيبة أمام القادسية الرياضي. (مرفق 15A-5).

ولكنهم أبدا لن يقنعوا، أو يعترفوا لا بالشرعية ولا بالقانون، فلا حاكم لهم سوى مصلحتهم ولا محرك لهم سوى الهوى.

عدوا جمعية عمومية يوم 2009/11/15 فيما بينهم وبمقر نادي القادسية الرياضي تحت اسم ويصر السلطة التنفيذية بكل أركانها، بعد أن زالت صفاتهم التي كانوا يمثلونها عقب صدور قرار الحل من مجلس إدارة الهيئة العامة للشباب والرياضة يوم 2009/11/14، وتبلغهم به، لكن من رفض الاعتراف بالقوانين الدستورية قطعاً لن يعترف بقرار الحل، فعدوا الجمعية العمومية غير الشرعية في احدى المنشآت المملوكة للدولة (نادي القادسية الرياضي) ويعلم السلطة التنفيذية وشكلوا فيما بينهم مجلس إدارة للاتحاد الكويتي لكرة القدم مكونا من 5 أعضاء بالمخالفة لكل شيء

عرب النائب علي الدقباسي عند دعمه وتأييده للاستجواب المقدم من قبل كتلة العمل الوطني لثائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية الشيخ أحمد الفهد، مشيرا إلى ان ورود محور تأسيس شركات مشاريع التنمية في كل من استجابي كتلة العمل الشعبي وكتلة العمل الوطني لا يعني تعارضهما.

وقال الدقباسي في تصريح صحافي «نتمنى من الحكومة مراجعة الاستجوابين وعدم تعطيلهما وتعطيل مصالح البلاد والعباد خاصة ان الكويت لا تستحق من الحكومة الا المواجهة بدلا من سياسة التسويق والتأجيل التي أنهكت البلاد».

## المسلم: «التنمية والإصلاح» تؤيد الاستجابات وترفض سرية الجلسات واستجوابنا لرئيس الوزراء حول الإضرار بالأمن القومي والتقصير في مواجهة التهديدات الإيرانية سيعلن مواعده لاحقا

الحكومة، في ظل العجلة الحكومة؟ وتشدد على ان الاستجواب لن تبعد المجلس عن دوره التشريعي، لاسيما المتعلق بكادر المعلمين، الذي اعتقد ان الوزير المليف سيقوم بإصدار القرارات، لكن اذا لم يتم ضم معلمي الأوقاف معهم فسنصوت على القانون من أجل إقراره، كما سنتصدى من أجل اقرار القوانين المهمة الأخرى.

وشدد الحريش على أنهم لم يكونوا ضمن أجندة قوى الفساد، وذلك في رده على سؤال بشأن موقف الكتلة من استجواب د.هلال السابير المزمع تقديمه لافتا إلى ان قرار الكتلة سيكون بعد الاطلاع على محاوره والاستماع إلى مضامينه.

رغبة الحكومة في إحالة قانون زيادة الـ 50 إلى المحكمة الدستورية، لاسيما انها ردت القانون ولم تحله إلى المحكمة الدستورية، وهو امر غير مسبوق ويبدل على النهج الحكومي السيئ، فكان عليها قبول النتيجة الاجمالية التي كانت بالإجماع. ومطالب المسلم وزير التربية احمد المليف بالاستعجال في إصدار القرارين اللذين تبنتهما الكتلة بشأن زيادة المعلمين ومكافاة الطلبة، وان يتم صدور القرارات خلال اسبوعين، ولا تستصر الكتلة على التصويت على القانونين في المدوالة الثانية بكامل ما تم تقديمه.

بدوره، قال النائب جمعان الحريش ما فائدة استقالة

الوزراء وإلى الوزير احمد الفهد. ولفت إلى ان الكتلة ستتحذرت مؤيدة للاستجوابين عبر ممثلها مشددا على ان الكتلة ترفض إحالة الاستجابات إلى الدستورية أو التشريعية أو التأجيل، كما تطالب الكتلة الحكومة بمواجهة الاستجابات وتوضيح موقفها للشعب الكويتي وانطلاقا من ذلك نرفض مناقشتها في جلسة سرية. وبخصوص استجابتهما المزمع تقديمه من رئيس الوزراء نكر ان الاستجابات جاهز ومتعلق بالإضرار بالعلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي والاضرار بالأمن القومي والتقصير في مواجهة التهديدات الإيرانية، أما بخصوص توقيت تقديمه

عقدت كتلة التنمية والإصلاح البرلمانية اجتماعا في مجلس الأمة امس بمشاركة النائب محمد هايف بحث خلاله الاستجوابين اللذين تم تقديمهما إلى سمو رئيس الوزراء والشيخ أحمد الفهد كما بحث الاستجواب الذي تنوي تقديمه إلى رئيس الوزراء. وقال الناطق الرسمي باسم الكتلة النائب فيصل المسلم إن كتلة التنمية عقدت اجتماعا اليوم، بمشاركة النائب محمد هايف، مؤكدا بأن عودة الحكومة برئاسة الشيخ ناصر المحمد هي عودة للاستجابات، لافتا إلى ان الاستجابات التي تم تقديمها مستحقة، ونؤكد موقفنا الملن المسبق بتأييد الاستجوابين اللذين تم تقديمهما إلى رئيس

عقدت كتلة التنمية والإصلاح البرلمانية اجتماعا في مجلس الأمة امس بمشاركة النائب محمد هايف بحث خلاله الاستجوابين اللذين تم تقديمهما إلى سمو رئيس الوزراء والشيخ أحمد الفهد كما بحث الاستجواب الذي تنوي تقديمه إلى رئيس الوزراء. وقال الناطق الرسمي باسم الكتلة النائب فيصل المسلم إن كتلة التنمية عقدت اجتماعا اليوم، بمشاركة النائب محمد هايف، مؤكدا بأن عودة الحكومة برئاسة الشيخ ناصر المحمد هي عودة للاستجابات، لافتا إلى ان الاستجابات التي تم تقديمها مستحقة، ونؤكد موقفنا الملن المسبق بتأييد الاستجوابين اللذين تم تقديمهما إلى رئيس